

## مشكلة قانون تشريعه شراء الأصوات وبلا ضوابط شمس الدين: سقف الإنفاق أكبر من المطلوب

في كل دول العالم الانتخابات محطة رئيسية لتداول السلطة، عبر إعادة القرار الى الشعب. لذلك توضع الضوابط على المرشحين لجهة تكافؤ الفرص ماليا ودعائيا، والتي تعتمد الدولة الى توفيرها، كما يكون الناخب مسؤولا عن خياراته

نصت المادة 61 من قانون الانتخاب تحت عنوان "في سقف الانفاق" على ما يلي: "يحدد سقف المبلغ الأقصى الذي يجوز لكل مرشح انفاقه في اثناء فترة الحملة الانتخابية وفقا لما يأتي: قسم ثابت مقطوع قدره سبعمئة وخمسون مليون ليرة لبنانية، يضاف اليه قسم متحرك مرتبط بعدد الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى التي ينتخب فيها وقدره خمسون الف ليرة لبنانية عن كل ناخب من الناخبين المسجلين في قوائم الناخبين في الدائرة الانتخابية الكبرى. اما سقف الانفاق الانتخابي للائحة فهو مبلغ ثابت مقطوع قدره سبعمئة وخمسون مليون ليرة لبنانية عن كل مرشح فيها. يمكن إعادة النظر في هذا السقف لدى افتتاح فترة الحملة الانتخابية في ضوء الظروف الاقتصادية بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية والبلديات وبعد استطلاع رأي الهيئة"، الامر الذي يعتبره الخبير في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين في حوار مع "الامن العام" امرا مبالغاً فيه بعدما شرعت نصوص القانون الرشوة الانتخابية.

■ يظهر ان ما هو مسموح قانونا شيء وما يحصل فعلا شيء آخر، من يضبط ذلك؟

□ هناك هيئة الاشراف على الانتخابات، لكنها شاهد زور على ما يجري. صحيح يتم فتح حساب للحملة الانتخابية، والتي تبدأ من تاريخ صدور مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، اما عمليا كل ما يتم صرفه قبلا لا دخل له بالانتخابات، علما انه في الاساس من ضمن التحضير لخوض الانتخابات النيابية. اضع الى ذلك، تاريخيا كل الدفع يحصل نقدا، ومن يقدر على ضبط حركة الدفع نقدا؟ القانون ينص على فتح حساب في المصرف مرفوعة عنه السرية المصرفية، وكل التبرعات والهبات توضع في الحساب ويتم الصرف منها. لنفترض حصل ذلك وتم الدفع بموجب شك مصرفي، من سيقبل هذا الشك حاليا؟ بالتأكيد لا احد. في الماضي كانت حركة النقد اكبر وحاليا ستكون اكبر، وبالتالي هيئة الاشراف على الانتخابات ليس لديها القدرة على

الاف عن كل ناخب الى 50 الفا فلم نلق جوابا. من هنا ارى ان السقف المعتمد في الانتخابات الحالية اكبر بكثير من المطلوب، خصوصا وان كل النفقات ستكون تقريبا بالليرة اللبنانية. مثلا اذا كان في الامكان صرف كل مرشح في احدى الدوائر 26 مليار، واذا كان الحاصل الانتخابي يصل الى 20 الف صوت، فهذا يعني عمليا القدرة على شراء كل الاصوات وهذا ما يحصل في كل الانتخابات. صحيح ان العنوان هو الانفاق الانتخابي اما عمليا هو شراء اصوات، تبدأ من المندوبين الى المساعدات الى الحفلات الانتخابية، لذلك اعتبر ان سقف الانفاق الانتخابي المعتمد يكفي ويزيد، لا بل هذا الرفع للسقف بالشكل غير المدروس عزز شراء الاصوات والرشوة الانتخابية، وجعلنا نقول ان هذه المعركة هي بين من يملكون المال ومن لا يملكونه.

■ كل الحملات الانتخابية تفتقد الى التكافؤ بين المرشحين لجهة القدرات المالية والدعائية، اين دور الدولة في هذا المجال؟

□ في دول العالم يفرضون على المرشح الحصول على توافيق جهات بلدية واختيارية وغيرها، بهدف اختبار اهليته للترشح، والدولة هي التي تؤمن تمويل المرشحين بحيث يتحقق تكافؤ الفرص. لكن طالما يستطيع اي كان ان يترشح في لبنان لا تستطيع الدولة تأمين التمويل، هناك مرشح لديه حيشة ويجب ان يترشح، وهناك مرشح لا يحوز على اي حيشة، وبالتالي لا يمكن دعم كل الناس لأن باب الترشيح مفتوح من دون ضوابط. ففي العام 2018 تقدم 976 بترشيحهم للانتخابات، هل يعقل ان تمويل الدولة هذا العدد الكبير، خصوصا وان النتائج اظهرت حصول مرشحين على اصوات متدنية جدا وبعضهم لم يتجاوز عدد المقتربين له العشرة اصوات. لذلك



الخبير في "الدولية للمعلومات" محمد شمس الدين.

اقول ان المال اساسي في الانتخابات، ومن يملك المال هو من يتحكم بالانتخابات ومن لا يملك المال يكون الضحية، لذلك على الدولة تأمين تمويل لكل المرشحين وفق معيار الاهلية حتى تصبح المعركة متكافئة.

■ هناك ملايين من الدولارات تصرف تحت عنوان مساعدات اجتماعية وهي في الاساس اموال انتخابية، اليس هذا احتيالا على القانون؟

□ اي مرشح لديه جمعية مستمرة وتقدم المساعدات، لا يعتبر ذلك انفاقا انتخابيا. بالتالي كل شخص قادر على انشاء جمعية يمكنه ان يصرف، وهذا ليس تحايلا على القانون لأن القانون نفسه يقول بذلك. القانون غلط، وايضا وفق القانون فان استخدام ناخبين من الخارج على نفقة المرشح او اللائحة فهو ضمن الانفاق الانتخابي ولا يعتبر رشوة، ويعتبر القانون هذه العملية انفاقا انتخابيا شرعيا ومقوننا، وبالتالي

### مقارنة بين سقف الانفاق الانتخابي عامي 2018 و2022

-عام 2018: 150 مليون ليرة لكل مرشح.
- عام 2022: 750 مليون ليرة.
-عام 2018: 150 مليون ليرة لكل مرشح في لائحة
-عام 2022: 750 مليون ليرة.
-عام 2018: 5000 ليرة عن كل ناخب مسجل في الدائرة الكبرى
-عام 2022: 50 الف ليرة.

القانون هو الذي يبرر الخطأ، والمشكلة ليست في تجاوز القانون. اذا قرأنا المواد في القانون نجد انها تشرع شراء الاصوات قانونا.

■ الناس دخلت في مرحلة الجوع وبنسب عالية وعدد الفقراء يزداد كل يوم، الا ترى مستفزا اللوحات الدعائية التي تكلف ملايين الدولارات على امتداد الشوارع والمناطق؟

□ اللوحات الاعلانية الدعائية للمرشحين واللوائح تكلف نفقات كبيرة، لكنها تدخل من ضمن مستلزمات العملية الانتخابية. لا يمكن منع مرشح من القيام بحملة دعائية اعلانية، اما يعود للناس ان تقيم. مثلا، اذا كان هناك مرشح لا يقوم بعمل انساني ولا يقدم مساعدات للناس المحتاجة ويضع لوحات اعلانية يدفع عليها مبالغ كبيرة هنا يعود للناس ان تحاسب، اما هذا لا يلغي حق المرشح في التعريف عن نفسه وعن مشروعه، ومن حق الناس ان تخضع المرشح للتقييم استنادا الى سلوكه السابق. اقول ان المرشح بدل ان يصرف عشرات الاف الدولارات على اللوحات الاعلانية، فليعتمد الى صيانة طريق في منطقته او تأمين حاجات اساسية ملحة وهذا افضل، لأن الناس تحتاج الى كل شيء من كهرباء الى مياه الى طبابة الى بنى تحتية، وعلى الناس ان تحاسب.

■ الا ترى ان الناس لم تعد تجذبها الدعاية الانتخابية ولا الشعارات الانتخابية وهمها لقمة العيش؟

□ هذا الامر لمسناه عمليا. في الماضي، عندما كنا نسأل الناخب من تريد ان يسمى، اليوم نسأل الناخبين فتقول النسبة الكبيرة منهم لا احد (من 60 الى 70 في المئة يجيبون لا احد وغير مهتمين)، لان اهتمامات الناس صارت اهم بكثير من الانتخابات بعد فقدان ابسط مقومات الحياة الكريمة والغلاء الفاحش، وهذا يعكس لامبالاة من الاجواء الانتخابية علما اننا على مسافة اقل من شهرين من الاقتراع ونلمس برودة انتخابية، فهناك تراجع في عدد المرشحين وتراجع في نسبة الاقتراع، لأن الاستطلاعات التي اجريناها اظهرت ان نسبة كبيرة لا تريد ان تقترع، ولم يعد الاقتراع اولوية عند الناس انما هناك اولويات اخرى. ◀



**Safety, Security...  
Satisfaction**

+961 1 702 000

www.metropolitansecurity.com.lb



**METROPOLITAN DEFENSE  
AND SECURITY SOLUTIONS**



**BENELLI  
DEFENSE**

**FIOCCHI**

**CZ B&T**

+961 1 702 000

www.mds-me.com

info@mds-me.com

هل لديكم احصاءات عن القدرات المالية المرصودة من مرشحين ولوائح واحزاب للحملات الانتخابية؟  
لا يوجد تصور، لكن لا شك في ان الماكينات الانتخابية التي تعمل والمندوبين والمصاريف التي تدفع تؤشر الى ان هناك مبالغ كبيرة جدا، خصوصا وان الاحزاب تمتلك المال، اضافة الى ان ممولين كبارا دخلوا على خط الانتخابات. يبقى ان المرشحين الجدد الذين سيكونون ضحية عملية شراء الاصوات التي شرعها القانون. تاريخيا، المال الانتخابي يلعب دورا، وسيكون مؤثرا في الكثير من الدوائر.

### سقف الانفاق الانتخابي النهائي بحسب تقسيم الدوائر عام 2022

الدائرة	عدد الناخبين	السقف المتحرك	السقف الثابت	السقف النهائي
بيروت الاولى	92,764	371,056,000	150,000,000	521,056,000
بيروت الثانية	101,787	407,148,000	150,000,000	557,148,000
بيروت الثالثة	252,301	1,009,204,000	150,000,000	1,159,204,000
بعيدا	151,590	606,360,000	150,000,000	756,360,000
المتن	170,744	682,976,000	150,000,000	832,976,000
الشوف	181,949	727,796,000	150,000,000	877,796,000
عاليه	116,181	464,724,000	150,000,000	614,724,000
كسروان	89,227	356,908,000	150,000,000	506,908,000
جبيل	75,585	302,340,000	150,000,000	452,340,000
صيدا	53,859	215,436,000	150,000,000	365,436,000
قرى صيدا	93,005	372,020,000	150,000,000	522,020,000
النبطية	121,897	487,588,000	150,000,000	637,588,000
صور	154,099	616,396,000	150,000,000	766,396,000
بنت جبيل	123,356	493,424,000	150,000,000	643,424,000
مرجعيون وحاصبيا	138,890	555,560,000	150,000,000	705,560,000
جزين	54,188	216,752,000	150,000,000	366,752,000
زحلة	158,005	632,020,000	150,000,000	782,020,000
البقاع الغربي - راشيا	122,485	489,940,000	150,000,000	639,940,000
بعلبك والهرمل	255,637	1,022,548,000	150,000,000	1,172,548,000
طرابلس	196,149	784,596,000	150,000,000	934,596,000
المنية الضنية	97,352	389,408,000	150,000,000	539,408,000
عكار	223,538	894,152,000	150,000,000	1,044,152,000
زغرتا	71,337	285,348,000	150,000,000	435,348,000
الكورة	57,795	231,180,000	150,000,000	381,180,000
بشري	46,409	185,636,000	150,000,000	335,636,000
البترون	58,443	233,772,000	150,000,000	383,772,000